



قياس و تحليل اثر سعر الصرف في الطلب على النقود في العراق خلال العدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

نرمين معروف غفور

narmen.ghafor@univsul.edu.iq

شورش قادر علي

shorsh.ali@univsul.edu.iq

قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة السليمانية ، اقليم كوردستان العراق

ملخص البحث:

يهدف البحث الى معرفة اثر سعر الصرف في الطلب على النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات البحث ، وقد تم تقدير نموذج قياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات محل البحث باستخدام نموذج (ARDL) ، أثبتت النتائج ان سعر الصرف له تأثير سلبي في الطلب على النقود ، كذلك أظهرت النتائج معنوية سعر الصرف الرسمي في الفترة قصيرة الأجل ولكن تأثيرها ضعيف و غير معنوي في المدة طويلة الأجل ، أما سعر الصرف في السوق الموازي فله تأثير أكبر في الطلب على النقود في الاجلين القصير و الطويل مقارنة بسعر الصرف الرسمي ، عليه تم تقديم مجموعة من المقترحات منها ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار محددات الطلب على النقود ومن ضمنها سعر الصرف عند صياغة السياسة النقدية ، فضلاً عن ضرورة اجراء المزيد من الدراسات التطبيقية على سلوك الطلب النقدي للوحدات الاقتصادية في ظل التطورات الاقتصادية و الاقليمية من اجل الوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي

الكلمات المفتاحية: الطلب على النقود ، سعر الصرف ، الاستقرار النقدي ، التوازن الاقتصادي ، السياسة النقدية.

Recieved: 26/10/2023

Accepted: 23/11/2023



المقدمة :

يعد الطلب على النقود احدى أهم القضايا في مجال الاقتصاد الكلي وذلك بحكم تأثيره وتأثيره بمعظم المتغيرات الاقتصادية ، فاستقرار الطلب على النقود وامكانية التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ عليه نتيجة العوامل المؤثرة فيه يزيد من فعالية السياسة النقدية ويقلل الاضطرابات النقدية ، لذلك فان استقرار الطلب على النقود يعتبر ضروريا ولا يمكن للسياسة النقدية أن تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدون استقرار الطلب النقدي ، ومن اجل الوصول الى سياسة اقتصادية فاعلة لابد من متابعة سلوك الطلب على النقود للوحدات الاقتصادية ومعرفة العوامل التي تؤثر فيه ، وحجم تأثير كل عامل من تلك العوامل. يعد سعر الصرف احدى العوامل المؤثرة في الطلب النقدي اذ أن استقرار سعر الصرف يعتبر من العوامل التي يساهم في استقرار الطلب على النقود .

من هنا تبرز أهمية قياس و تحليل أثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الطلب على النقود في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) لتوضيح درجة تأثير الطلب على النقود بالتغيرات التي حصلت في سعر الصرف خلال مدة البحث ، من اجل الوصول الى سياسية نقدية ملائمة تتماشى مع الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من :

- ١- تبرز أهمية هذا الموضوع في دراسة حقيقية مستوى تأثير سعر الصرف في الطلب على النقود بسبب الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف من حيث التأثير و التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية
- ٢- يعد سعر الصرف من المؤشرات النقدية المهمة والمؤثرة في الطلب على النقود ، وتظهر أهميته في ظل التحولات الاقتصادية التي مر بها العراق خلال مدة البحث .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في تحديد أثر سعر الصرف في الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي والتي يمكن من خلالها تحديد سياسة نقدية ملائمة يؤدي الى تحقيق الاستقرار النقدي ، خاصة وأن الاقتصاد العراقي قد شهد اضطرابات كثيرة في سعر الصرف بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها مما ساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار في الطلب على النقود خلال مدة البحث .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها (وجود علاقة أثر عكسية بين سعر الصرف والطلب على النقود تتباين في الاجل الطويل عن الاجل القصير) .

هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- محاولة قياس و تحليل أثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار في الطلب على النقود خلال العقود الثلاثة الماضية من (١٩٩٠ الى ٢٠٢٢) .
- ٢- التقدير الكمي لمدى تأثير تغيرات سعر الصرف في الطلب على النقود في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) .
- ٣- اختبار العلاقة السببية لأثر تغيرات سعر الصرف في تغيرات الطلب على النقود بالمعنى الضيق والواسع .



منهجية البحث :

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته ، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الكمي باستخدام الاساليب القياسية الحديثة و البرنامج الإحصائي (E-views ٩).

نطاق وحدود البحث :

مكانيا : دولة العراق و زمانيا : المدة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٢٢).

هيكل البحث :

من أجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين ، يتناول المبحث الأول (سعر الصرف والطلب على النقود) في اطار نظري ، في حين تم تخصيص المبحث الثاني لتحليل سعر الصرف و الطلب على النقود في العراق ، كذلك تقدير النماذج القياسية واختبار افضل نموذج لقياس العلاقة بين سعر الصرف والطلب على النقود ، وأخيرا التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة :

١-دراسة (حلمي إبراهيم منشد ، ٢٠٢٢)

تهدف الدراسة الى تحليل وقياس دالة الطلب على النقود في العراق باستخدام اختبارات تناظر التكامل (Cointegration) بطريقة جوهانسن ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وهذا ما ساعد على فهم سلوك الطلب على النقود في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، . ودلت نتائج الدراسة على أن معدل سعر الصرف والانفاق الحكومي بالاسعار الثابتة والمستوى العام للأسعار تفسر أغلب التغيرات في الطلب على النقود على المدى الطويل. أما في المدى القصير، فان معدل سعر الصرف فقط له التأثير المعنوي في دالة الطلب على النقود في العراق، و باقي المتغيرات الاخرى أخفقت في تفسير سلوك هذه الدالة في المدى القصير .

٢-دراسة (محمد موساوي و سمية زيار ، ٢٠٢١)

تهدف الدراسة إلى تحليل سلوك دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٩) باستخدام منهجية التكامل وطرق انحدار التكامل المشترك ، وبالاعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات عرض النقود بمعناه الواسع الحقيقي، الناتج المحلي الجمالي الحقيقي، سعر الخصم، وسعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي ، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الامد بين متغيرات الدراسة يؤثر فيها الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و بعلاقة طردية في الطلب على النقود، بينما يؤثر سعر الخصم وسعر صرف عكسيا في الطلب على النقود .

٣-دراسة (غفران حاتم و ميس رعد عبدالصاحب ، ٢٠١٦)

تهدف الدراسة الى البحث في سلوك دالة الطلب على النقود في العراق من خلال تحليل أهم محدداته للمدة (١٩٩١-٢٠١٣) وقياس تأثير استقرارية دالة الطلب على النقود في سعر صرف الدينار العراقي ، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها



العلاقة بين الطلب على النقود والعوامل المحددة له ، إذ أن التغيرات التي تحصل في محددات الطلب على النقود تؤثر في الطلب النقدي وتؤدي الى عدم استقرارية دالة الطلب على النقود.

٤-دراسة (عزالدين محمد فضل الله وعصام الدين عبد الوهاب ، ٢٠١٥)

تهدف الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على النقود في السودان خلال المدة (٢٠١٣-١٩٨٠) من اجل ذلك قامت الدراسة بتقدير دالة الطلب على النقود في الأجلين الطويل والقصير عن طريق تحليل التكامل المشترك. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، أن الدخل القومي الحقيقي، سعر الصرف، معدل التضخم، ومعدل دوران النقود، من أهم العوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقود في السودان، وأن معلمات دالة الطلب على النقود في الأجلين الطويل والقصير تمتاز بالثبات، في معظم فترات الدراسة. كذلك توصلت الدراسة إلى عدم فعالية السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الكلية لوجود فاصل زمني لاستجابتها لعواملها. وتوصي بوجود وضع محددات الطلب على النقود في الاعتبار عند صياغة السياسة النقدية، مع وضع اعتبار لتكيفها بين الأجلين القصير والطويل.

ومن خلال هذا الاستعراض نستنتج بأن هذا البحث تشبه البحوث الأخرى في الاطار النظري ، ولكن اختلف عن معظم البحوث السابقة من حيث الحدود الزمانية ، إذ أنها اتخذت المدة من (١٩٩٠-٢٠٢٢) لتحليل أثر سعر الصرف في الطلب على النقود ، وخلال هذه المدة حدثت تغييرات كمية و نوعية لمتغيرات البحث بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها الدولة ، ولهذا يعد البحث اضافة للبحوث السابقة في هذا المجال بالنسبة للأقتصاد العراقي .

المبحث الاول

الاطار النظري و المفاهيمي لمتغيرات البحث

يعتبر الطلب على النقود من المتغيرات المهمة والتي تؤثر في مجمل الفعاليات والانشطة الاقتصادية ويعد عنصراً مهماً في الاستقرار الاقتصادي و الحد من الاضطرابات النقدية عند خلق التوازن مع عرض النقود ، و من خلال الطلب على النقود تستطيع السلطة النقدية التوصل الى سياسات نقدية ملائمة يمكن تطبيقها في ظل الظروف الاقتصادية المختلفة التي تمر بها الدولة للحد من الاضطرابات الاقتصادية وتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة .

أولاً : مفهوم الطلب على النقود

يعرف الطلب على النقود بأنه (البواعث التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود وهو ما يعرف أيضاً بتفضيل السيولة). (حامد ، ٢٠٢٠ ، ٢٢)

و يعرف أيضاً بأنه (قرار لحياسة احد الاصول ويتأثر بأذواق الناس وتفضيلاتهم بالدخل الحقيقي ، وبدائل النقود وسعر الفائدة على الاوراق المالية قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، المعدل المتوقع للتضخم ، الثروة الحقيقية). (سيجل ، ١٩٨٧ ، ٣٧٦) كذلك يعرف بأنه : ذلك الجزء من ثروة الفرد التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة من اجل مواجهة الطوارئ المستقبلية أو بغية تحقيق عوائد مالية. (زايد و رايس ، ٢٠١٧ ، ١٦)

يذكر إن النقود لا تطلب لذاتها ولا تحمل في ذاتها القدرة على الإشباع، ولكنها تتصل بمستويات الأسعار وقدرة الأفراد على تحقيق غاياتهم من النشاط الإقتصادي ولهذا فإن الطلب على النقود يعبر عن الأغراض التي من أجلها تستخدم النقود لأنها تسهم في إشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة . (زايد و رايس ، ٢٠١٧ ، ١٦)



ثانيا : مفهوم سعر الصرف

من الواضح أن لمبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة هذه العملة بتلك، تمثل احدي العملتين السلعة و الاخرى هي السعر ، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ، أو عدد وحدات العملة الاجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية . (والي و كاظم ، ٢٠٢٠ ، ١١٢) .

كذلك يمكن تعريفها بأنه (سعر عملة واحدة معبراً عنها بعملة اخرى . (Hamilton, ٢٠١٨, ٢))

ويعرف أيضا بأنه (هو السعر الذي يتم عنده تبادل عملة ما بعملة أخرى) (PARKIN, ٢٠١٢, ٢١٠)

من خلال سعر الصرف يمكن الربط بين عملات الدول المختلفة والتي بدورها تجعل المقارنات الدولية للأسعار والتكاليف ممكنة ، وعندما تكون أسواق الصرف الاجنبي حرة و متنافسة ، فان أسعار الصرف تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات . (يونس وآخرون ، ٢٠٠٠ ، ٣٦١)

ثالثا : الطلب على النقود في النظريات والمدارس الاقتصادية

لقد تناولت نظريات عديدة دوافع الطلب على النقود ، لذلك يعتبرالطلب على النقود متغيرا اقتصاديا بالغ الأهمية نظرا لتأثيره وتأثره على معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، ويختلف المدارس الاقتصادية في تحديد أسباب الطلب على النقود ، وكذلك في النتائج المترتبة على اتجاه رغبات الافراد والمؤسسات في طلبهم على النقود . (حداد و هذلول ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٢)

هناك ثلاث نظريات اساسية تبحث في دوافع الطلب على النقود و يمكن ترتيبها زمنيا بنظرية كمية النقود للاقتصاديين التقليديين (الكلاسيكيين) والتي تم تطويرها في بداية القرن العشرين، وبعدها نظرية الطلب على النقود للاقتصاد البريطاني كينز ثم مدرسة شيكاغو النقودية .

أ-الطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية: يمثل الكلاسيك مجموعة من الاقتصاديين الذين طرحت افكارهم في اوقات متقاربة تبدأ من (آدم سميث) وتنتهي بـ (جون ستيوارت مل) مابين القرن الثامن عشر حتى أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) .

يعتقد الكلاسيك ان النقود لها وظيفة واحدة فقط كوسيلة للتبادل واستبعدوا امكانية الاحتفاظ بالنقود كأصل سائل ، مما يعني اهمال دور الزمن في التحليل الاقتصادي وبالتالي استبعاد فكرة التوقعات ، وهذا يعني ان الوظيفة الاساسية للنقود هي تسهيل عملية التبادل وتلافي المشكلة المعقدة التي تترتب على المقايضة . (صبر ، ٢٠٢١ ، ٩٨)

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود ومستوى الأسعار، فحاول البعض أن يقتصر أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما ركز آخرون إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم. ان النظرية الكمية في النقود يعتبر أحد أركان بناء الفكر الكلاسيكي، فقد وصل “جان بودان” إلى نتيجة مفادها أن أي زيادة في كمية النقود المعروضة تؤدي إلى زيادة نسبية في مستوى الأسعار، ومن ثم انخفاض قيمة النقود. واستمرت هذه الفكرة سائدة طوال القرون ١٧ الى ١٩ . و تنقسم نظرية كمية النقود الكلاسيكية الى منهجين هما تباعا : منهج معادلة التبادل لـ (إرفنج فيشر)، ومنهج الأرصد النقدي لمدرسة (كمبريدج) . (حكيم ، ٢٠٢٢ ، ٢٥)

١-منهج معادلة التبادل لفيشر :

تم طرح النظرية الأولى للطلب على النقود من قبل (إرفنج فيشر) عندما وضع الأساس لنظرية الكمية للنقود باستخدام معادلة التبادل. وفقا لمعادلة فيشر للتبادل ، فإن الطلب على النقود في الاقتصاد هو فقط دالة على حجم



المعاملة في الاقتصاد. بعبارة أخرى ، يطلب الناس النقود فقط لغرض المعاملات. (Farazmand , 2015 , 22)
ولقد اثبت الاقتصادي الانجليزي (ارفنج فيشر) العلاقة الارتباطية السببية بين كمية النقود وارتفاع الأسعار من خلال
معادلة التبادل التي صاغها عام ١٩١٧ والتي تاخذ الصيغة الآتية : (الوادي وآخرون ، ٢٠١٠ ، ٤٥)

$$MV=PT$$

اذ ان :

M : عرض النقود

V : سرعة دوران النقود

P : المستوى العام للأسعار

T : حجم المعاملات

أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الاسعار (شهاب ، ٢٠١٣ ، ٢٣٨)
تسمى هذه العلاقة بـ (معادلة التبادل) والذي توضح العلاقة بين الدخل النقدي (PY) و كل من كمية النقود (M)
و سرعة دوران النقود (V) وتشير معادلة التبادل الى انه اذا تم ضرب كمية النقود في سرعة دوران وحدة النقد في عام
معين فان النتائج لهذه العملية يجب ان يتساوى مع قيمة الدخل المحلي للمجتمع خلال نفس العام ، وهذا يعني
ايضا ان مستوى الانفاق الكلي في الاقتصاد لايعتمد على كمية النقود المتداولة فقط ، بل يعتمد ايضا على كفاءة
استخدام النقود في التبادل والتي تقاس بسرعة دوران النقود (V). (حامد ، ٢٠٢٠ ، ٢٢)

٢-معادلة الأرصدة النقدية (مدرسة كمبريدج)

انتهت فكرة (إرفنج فيشر) عند ثبات سرعة التداول النقدي، وثبات كمية المبادلات، وبالتالي عجزت النظرية عن
مواجهة خصومها في تفسير ارتفاع الأسعار لاسباب اخرى غير زيادة كمية النقود، لذلك طور (بيجو و ألفرد مارشال)
فكرة النظرية بإدخال الدخل كمؤشر على إمكانية ارتفاع الأسعار أو ثباتها . (كنعان ، ٢٠١٢ ، ص٩٨)
الفكرة الاساسية التي جاءت بها نظرية الارصدة النقدية هي تركيزها على مفهوم الطلب على النقود بدليل انه نفترض
ان الافراد يرغبون في الاحتفاظ بجزء من الدخل بصورة ارصدة نقدية (الدليمي ، ١٩٩٠ ، ص ٥٠٠).

توضح المعادلة الجديدة العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية
للأفراد من جهة ثانية، أي يوجد نسبة معينة يحتفظ بها الأفراد للإنفاق . كما في المعادلة التالية : (مسعودة و لخصر
، ٢٠٢١ ، ١٠٩)

$$Md=KPY$$

اذ يمثل:

Md: الطلب على النقود

K: جزء من المال الحقيقي أو الدخل الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ به على شكل نقود

P: المستوى العام للأسعار

Y: إجمالي الدخل الحقيقي.

يمكن القول ان معادلة كامبريدج استطاعت ان تدخل تحولا نوعيا في مجال التحليل النقدي ،وهكذا نستطيع
القول ان النظرية الكمية للنقود قد تحولت من معادلة بسيطة للتبادل الى دالة حقيقية للطلب على النقود . (لطرش
، ٢٠١٢ ، ٧٣)



عليه فان تحليل مارشال وبيجو يوضح خاصيتين اساسيتين تحددان طلب الافراد على النقود ، الاولى تتمثل في استخدام النقود كوسيط للتبادل لاجراء المبادلات النهائية في السلع والخدمات المختلفة ، والثانية تتمثل في طلب الافراد على النقود كمخزن للثروة اي كأداة للأدخار بغرض الاحتياط للمستقبل. (حامد ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٦)

ب- الطلب على النقود في النظرية الكينيزية

اظهر المفكر الاقتصادي (جون ماينرد كينز) في كتابه الشهير (النظرية العامة للأستخدام والفائدة والنقود) والذي اصدره عام ١٩٣٦ والذي اتفق فيها مع المدرسة الكلاسيكية في أن الطلب على النقود ناشئ من الحاجة لها لشراء السلع و الخدمات (دافع المعاملات) وان كمية النقود المطلوبة لهذا الغرض متناسبة مع حجم المبادلات ، ولكنه اختلف معهم في أنه بالإضافة لدافع المعاملات فهناك أيضاً دافعان آخران هما دافع الاحتياط ودافع المضاربة ، لذلك لم يعد الطلب على النقود يحدده دافع واحد ولكنه اصبح مع كينز يتحدد بدوافع ثلاثة وهي: (علي ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٦)

١-الطلب على النقود بغرض المعاملات.

٢-دافع الاحتياط للطواريء.

٣-الطلب على النقود من اجل المضاربة .

ج- الطلب على النقود لدى مدرسة شيكاغو (المدرسة النقودية) :

مؤسس مدرسة شيكاغو هو الاقتصادي الامريكي (ميلتون فريدمان)، ركز على تحليل الطلب على النقود للتأكيد على أهمية السياسة النقدية التي تسهم في التخفيف من حدة الأزمات ،رأى فريدمان في نظريته (النظرية الكمية الحديثة) ان الطلب على النقود مثله مثل الطلب على أي سلعة أخرى يتطلب دراسة و تحليل مفهوم الثروة و الاسعار و العوائد من الاشكال الاخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة . (غربي ، ٢٠١٨ ، ص ٤٧)

وقد افترض فريدمان بأن الفرد في تحديده للكمية التي يود الاحتفاظ بها من النقود إنما يقوم بمقارنة العائد الذي يحصل عليه من وراء كل بديل من البدائل المتاحة، وقد لجأ فريدمان إلى استخدام التحليل الكلاسيكي الحدي عندما افترض بأن طلب الافراد على النقود سيتحدد عند تلك النقطة التي تكون فيها المنفعة الحدية المشتقة من استخدام آخر وحدة من نقودهم مساوية تماما لتكلفة الفرص البديلة لاحتفاظ بهذه الوحدة من النقود. (حجوجي ، ٢٠٢٠ ، ص ٣١) وبالتالي فان الطلب الحقيقي على النقود (P/d_M) يكون دالة طردية في الدخل و خاصة في الدخل الدائم الذي يتمتع بالاستقرار على المدى الطويل (Y_p) ، والعائد المتوقع من النقود (R_m) (بالاضافة الى العائد على السندات R^b) ، والعائد على الاسهم (R_s) ، والعائد على الاصول الحقيقية ، ويقاس من خلال التضخم المتوقع (P_e) ونسبة الثروة البشرية الى الثروة المادية (H) ، وبالتالي تكون دالة الطلب على النقود وفقاً لهذه النظرية بالصيغة الآتية: (نجا ، ٢٠١٦ ، ص ٦)

$$(P/d_M = f) Y_p + R_m + R^b - R_s - P_e - H$$

يعتبر فريدمان ان دالة الطلب على النقود التي قام بوضعها مستقر جدا بل يعتبرها اكثر دوال الاقتصاد الكلي استقرارا ، ويعزو فريدمان هذا الاستقرار في الطلب على النقود الى نوعين من المبررات ، يشير في المقام الاول الى أثر الارصدة الحقيقية ، حيث يعتقد بأن الافراد لهم أفكار محددة حول المبلغ الحقيقي من النقود الذي يودون الاحتفاظ به ، ويؤكد في المقام الثاني الى دور العلاقة بين الطلب على الارصدة النقدية والدخل الدائم كمتغير أساسي في هذه العلاقة ، وبما أن الدخل الدائم يتميز عموماً بالاستقرار ، فان ذلك ينعكس على تابعه المتمثل بالطلب على النقود الذي يكون هو الآخر مستقراً . (لطرش ، ٢٠١٢ ، ص ٩٠-٩١)



رابعاً : طبيعة علاقة سعر الصرف بالطلب على النقود

نظراً لانفتاح معظم اقتصادات الدول على العالم الخارجي، فإن دالة الطلب النقدي النموذجية لا بد وأن تتأثر بالعوامل المالية والنقدية الخارجية (فضلاً عن العوامل الداخلية) والتي يعبر عنها بسعر الفائدة الخارجية وسعر الصرف ومن ذلك، يمكن ان نستنتج ان توقعات الافراد حول أسعار الفائدة الخارجية و أسعار الصرف يمكن أن تمارس أثراً ملموساً في الطلب على النقود . (عبدالمحمدي وآخرون ، ٢٠٢٠ ، ٣٣)

ويعتمد تأثير سعر الصرف في الطلب على النقود على عنصرين هما أثر الثروة وأثر استبدال العملة، يتمثل أثر الثروة بارتفاع قيمة الأصول الأجنبية وبالتالي تزايد الثروة عند انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية، أما أثر استبدال العملة يتمثل بأستبدال الافراد ما بحوزتهم من النقود بالعملة المحلية بأخرى أجنبية عند ارتفاع سعر الصرف الاجنبي ، أي سيقبل الطلب على النقود بالعملة المحلية لتراجع قيمتها إزاء العملات الأخرى، أو توقعاً منهم حدوث تطورات أخرى بنفس الاتجاه ، لذا فمن المتوقع أن يكون لسعر الصرف الاجنبي تأثيراً عكسياً مباشراً في الطلب على النقود خاصة في المدى القصير (منشد ، ٢٠٢٢ ، ١٦١) ، كذلك يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة القيمة المحلية للأصول الأجنبية مما قد يؤدي إلى قيام الافراد ببيع هذه الأصول لتحقيق مكاسب رأسمالية. وفي هذه الحالة يزداد الطلب على الارصدة النقدية المقومة بالعملة المحلية ، لذا من الممكن أن يكون أثر سعر الصرف في الطلب على النقود عكسياً أو طردياً. (اسماعيل وآخرون، ٢٠٢٢ ، ١٠)

و بناء على كمية النقود فزيادة الكلفة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الاسعار في هذا البلد، وكنتيجة لذلك فإن صادراته تقل مقابل ارتفاع الاستيرادات بسبب ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات فيه مقارنة بالبلدان الأخرى ، ما يعني الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية ، وهذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع أسعار العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية ، عليه فإن العلاقة في هذه الحالة بين الطلب على النقود وسعر الصرف هي علاقة عكسية ، اذ كلما توقع الافراد انخفاض في قيمة العملة المحلية كلما توجهوا إلى تغيير حافظة أصولهم بالتنازل عن العملة المحلية وحياسة الأصول الأجنبية. (حجوجي ، ٢٠٢٠ ، ٤٩) .

المبحث الثاني

تحليل و قياس أثر تغيرات سعر الصرف في الطلب على النقود في العراق

خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

لتوضيح أثر سعر الصرف في الطلب على النقود خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) ، نبدأ بتحليل تطورات سعر الصرف والطلب على النقود خلال مدة البحث وأهم العوامل المؤثرة قبل تغيير النظام السياسي في العراق ، وكذلك عقب تغيير النظام السياسي عام (٢٠٠٣) ، وذلك لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية خلال هاتين المديتين الزميتين ، وبعد ذلك سنقوم بوضع نموذج قياسي لتقدير مدى تأثير سعر الصرف (الرسمي والموازي) في الطلب على النقود في العراق خلال مدة البحث .

أولاً : تحليل سعر الصرف في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)

ان الجزء الأكبر من العملة الأجنبية في العراق محتكرة للقطاع العام من جانب العرض، وتبعاً لهذه الخاصية يتحدد سعر الصرف بمقدار ما تعرضها الدولة للسوق عن طريق نافذة البيع في البنك المركزي العراقي. كانت ولم تزال مبيعات البنك المركزي بسعر محدد رسمياً سلفاً. ويصنف صندوق النقد الدولي العراق ضمن نظام التثبيت تجاه الدولار



الأمريكي، وهو المعتاد (علي، ٢٠٢٣، ٥) لكن المشكلة تظهر في الاختلاف بين السعر الرسمي وسعر السوق أو الموازي والتي أصبحت واضحة جلية منذ بداية عام (١٩٩٠)، إذ افرزت التغيرات الكبيرة في الاسعار انعكاسات سلبية على القوة الشرائية للدينار، كما أدى عدم التوازن بين قوى العرض والطلب على العملة الوطنية والاجنبية الى عدم استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار في العراق مما أدى الى تدهور كبير لهذا السعر في السوق .

وقد ساهم فرض الحصار الاقتصادي و اعتماد اسلوب الاستيراد مع الدول المجاورة بدون التحويل الخارجي وبالتالي خروج كميات كبيرة من العملة المحلية الى اسواق الدول المتاجر معها خلال تلك المدة ، فضلا عن المضاربة بالعملات الى تراجع قيمة الدينار و فقدان وظيفته كمخزن للقيمة .

أ-تحليل سعر الصرف خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

منذ مطلع التسعينيات اخذ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي اتجاهاً تصاعدياً، إذ بلغ (٤) دينار لكل دولار في عام (١٩٩٠) ، وفي عام (١٩٩٥) شهد سعر صرف الدينار أعلى تدهور له تجاه الدولار عندما وصل الى (١٦٧٤) دينار للدولار الواحد في السوق الموازي ومعدل نمو بلغ (٢٦٥,٥٪) ، وتعزى الارتفاع في سعر صرف الدينار الى العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وكذلك النمو المفرط في عرض النقد ، فضلاً عن التوسع في النفقات العامة ، و تحول الدولار الأمريكي الى عملة التداول الحقيقية وفقدان الثقة بالدينار الامر الذي يوفر أحد التفسيرات للتراجع المستمر بقيمة الدينار تجاه الدولار الأمريكي ، وخاصة خلال المدة (١٩٩٥-١٩٩١) إذ أن الارتفاع المستمر لسعر صرف الدولار خلال تلك المدة ادى الى انخفاض الطلب على النقود بالمعنى الضيق (MD١) من (١١٦٪) عام (١٩٩١) الى (٣١٪) عام (١٩٩٥) كما يظهر في الجدول (١) .

أما في عام (١٩٩٦) شهد سعر صرف الدينار ارتفاعاً ملحوظاً إذ وصل الى (١١٧٠) دينار وذلك عندما بدء العمل في مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) ليعاود الانخفاض بعد ذلك بسبب خلق توقعات تشاؤمية حول مسار سعر الصرف المستقبلي مما دفع افراد المجتمع للابتعاد عن الاحتفاظ بالدينار وزيادة الطلب على الدولار فضلاً عن استمرار تزايد عرض العملة المحلية بسبب اعتماد سياسة الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة والذي أدى الى زيادة رغبة الافراد بالدولار.

وكما يظهر من الجدول (١) أن الطلب على النقود (MD١) سجل انخفاضاً كبيراً بلغت (٣٪) عام (٢٠٠٠) ، ويلاحظ أيضاً أن الطلب على النقود خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٠٢) كان متذبذباً حتى وصل الى (٧٪) عام (٢٠٠٢) مع استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازي ، أما بالنسبة لسعر الصرف الرسمي فيلاحظ ثباتها خلال تلك المدة مما أدى الى انعدام دورها وتأثيرها في سوق الصرف و الطلب على النقود .

الجدول (١)

أسعار صرف الدولار مقابل الدينار والطلب على النقود في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف في السوق الموازي	معدل التغير السنوي %	الطلب على النقود MD1 %
1990	0.3108	4		67
1991	0.3108	10	150	116
1992	0.3108	21	110	74
1993	0.3108	74	252.4	70



38	518.9	458	0.3108	1994
31	265.5	1674	0.3108	1995
40	-30.1	1170	0.3108	1996
7	25.7	1471	0.3108	1997
8	10.1	1620	0.3108	1998
4	21.7	1972	0.3108	1999
3	-2.1	1930	0.3108	2000
5	-0.1	1929	0.3108	2001
7	1.5	1957	0.3108	2002

- المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي لسنوات متفرقة .

الجهاز المركزي للأحصاء لسنوات متفرقة .

تم احتساب الطلب على النقود من قبل الباحث حسب المعادلة التالية (MD = MS × 100 ÷ GDP)

ب- تحليل سعر الصرف خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٣)

بعد الاحداث السياسة عام (٢٠٠٣) بدأ الدينار يستعيد عافيته ويتسم بنوع من الاستقرار ، اذ قلت هذه الاحداث بظلالها على مجمل المتغيرات الاقتصادية ومنها سعر الصرف ، إذ اقترب سعر الصرف الموازي من سعر الصرف الاسمي مع فروقات طفيفة والذي كان نتيجة لإعادة الثقة بالدينار العراقي بعد نزول الطبعة الجديدة للدينار ذات المواصفات الجيدة ، وقد شهدت هذه المرحلة تغيراً مهماً وبالتحديد في (٢٠٠٣/١٠/٤) وهو تاريخ العمل بمزاد العملة الاجنبية الذي كان له اثر واضح في تقليل حدة التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي ، وذلك من خلال مبيعات النفط وما تعود بها من عملة اجنبية تشكل عامل دعم لموجودات البنك المركزي والتي اعطت قوة للأخيرة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الرسمي واقتربه من السعر الموازي (أسعد وآخرون ، ٢٠١٩ ، ٧٤٤) .

يلاحظ من الجدول (٢) أن سعر الصرف في السوق الموازي اتخذ اتجاهًا تنازلياً حتى عام (٢٠٠٩) حين بلغ (١١٨٢) دينار لكل دولار، وكان ذلك نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي باستخدام سعر الصرف كأداة للاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي ، ولكن وبدءاً من عام (٢٠١٠) حتى (٢٠١٨) سجل سعر الصرف ارتفاعاً تدريجياً بسبب ارتفاع عدم الاستقرار الأمني السياسي بالاضافة الى عمليات غسيل الاموال وتدفقات النقد الاجنبي الى الخارج ، وبذلك بدء الفرق يتزايد بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي .

أما بعد عام (٢٠٢٠) شهد سعر صرف الدولار ارتفاعات ملحوظة وصلت الى (١٤٧٤) دينار لكل دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية وجائحة كورونا وما أسفرت عنها من تدهور في أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، أدى ذلك إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة واضطرار وزارة المالية إلى الاقتراض من المصارف وبمبالغ كبيرة، لغرض دفع الرواتب وتلبية الاحتياجات الإنفاقية الأخرى المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين وما أسفر عن ذلك من قرار للبنك المركزي العراقي بتعديل سعر صرف الدينار وتخفيضه الى (١٤٥٠) دينار لكل دولار عام (٢٠٢١) .

ومن الملفت خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٣) التقارب الكبير بين السعيرين الرسمي والموازي للصرف ، اذ تقلصت الفجوة بينهما الى درجة كبيرة .



ویتضح من خلال الجدول (٢) أن سعر صرف الدولار خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٣) شهد انخفاضاً كبيراً مقابل الدينار بلغ (-١٤,١%) عام (٢٠٠٧) وذلك بسبب زيادة الصادرات العراقية من النفط ، أما بالنسبة للأعوام (٢٠٠٨-٢٠٢٠) فقد شهد استقراراً نسبياً لسعر صرف الدولار مقابل الدينار ويعود السبب الى السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي من خلال استخدام سعر الصرف كأداة لاستقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي ، الا أن الحكومة العراقية وبتأريخ من (٢٠٢٠/١٢/١٩) قررت تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وبنسبة بلغت (٢١%) ، كما يلاحظ خلال تلك الفترة ارتفاع تدريجي للطلب على النقود (MD١) مع وجود بعض التذبذبات فيه وهذا يدل على دور وتأثير سعر الصرف في الطلب على النقود . أما عام (٢٠٢١) عندما ارتفع سعر الصرف الى (١٤٧٤) دينار لكل دولار بمعدل نمو بلغ (١٩,٤%) تراجع الطلب على النقود بالمفهوم الضيق ، مما يؤكد على العلاقة العكسية بينهما .

الجدول (٢)

أسعار صرف الدولار مقابل الدينار والطلب على النقود في العراق خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٣)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر صرف في السوق الموازي	معدل التغير السنوي %	الطلب على النقود MD1 %
2003	1896	1936	---	20
2004	1452	1453	-24.9	19
2005	1469	1472	1.3	16
2006	1467	1475	0.2	16
2007	1255	1267	-14.1	19
2008	1193	1203	-5.1	18
2009	1170	1182	-1.7	29
2010	1170	1185	0.3	32
2011	1170	1196	0.9	29
2012	1166	1233	3.1	25
2013	1166	1232	-0.1	27
2014	1166	1214	-1.5	27
2015	1167	1247	2.7	35
2016	1182	1275	2.2	37
2017	1184	1258	-1.3	34
2018	1182	1209	-3.9	29
2019	1182	1196	-1.1	31
2020	1192	1234	3.2	47
2021	1450	1474	19.4	40
2022	1450	1482	0.5	38

- المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .



تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي لسنوات متفرقة .

الجهاز المركزي للأحصاء لسنوات متفرقة .

تم احتساب الطلب على النقود من قبل الباحث حسب المعادلة التالية (MD = MS × 100 ÷ GDP)

ثانياً : تقدير النماذج القياسية واختبار الفرضية

تختص هذه الفقرة بقياس وتحليل اثر سعر الصرف في الطلب على النقود في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) ، و بيان العلاقة السببية (Causality Relationship) بين سعر الصرف والطلب على النقود بالمعنى الضيق ، اذ يمثل الطلب على النقود المتغير التابع أو المعتمد (Y) و سعر الصرف الرسمي (X١) وسعر الصرف الموازي (X٢) متغيرات مستقلة أو تفسيرية . و لتحقيق ذلك نستعين ببعض الاختبارات و التقديرات الاحصائية والقياسية على نحو الاتي:

Stationary test: اختبار الثبات و الاستقرارية.أ

الجدول (٣)

نتائج اختبار (ديكي فولر ADF) لجذر الوحدة (اختبار الاستقرارية)

المتغيرات	قيمة الاحتمال الحرجة	القيمة المحسوبة (t)	القيمة الجدولية (t)	مستوى المعنوية
الطلب على النقود MD1	0.0320	-3.169573	level 1%	-3.670170
			level 5%	-2.963972
			level 10%	-2.621007
سعر الصرف الرسمي X1	0.0000	-6.836946	level 1%	-3.661661
			level 5%	-2.960411
			level 10%	-2.619160
سعر الصرف الموازي X2	0.0000	-5.946685	level 1%	-3.661661
			level 5%	-2.960411
			level 10%	-2.619160

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views ٩

يبين الجدول (١) ومن خلال اختبار (Augmented Dickey- Fuller) ، ان المتغيرات مستقرة في الفروق الاولى عند مستوى الدلالة الاحصائية (١٠% , ٥% , ١%) و معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية (٥%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob). اقل من القيمة المحددة (٠,٠٥) لسلسلة بيانات المتغيرات (الطلب على النقود MD١ ، سعر الصرف الرسمي X١ ، سعر



الصرف الموازي X_2) ، وهذا يعني ان هناك استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية. وهذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النموذج الخاص بموضوع البحث.
ب- التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Cointegration test)
يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات المهمة لبيات مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث، و من الضروري وجود علاقة واحدة على الاقل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، وذلك من اجل ان يسمح باجراء التقدير للنموذج، وكما تظهر النتائج في الجدول (٤) .

الجدول (٤)

نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج بطريقة جوهانسن

التكامل المشترك بين المتغيرات			
المتغيرات	Trace Statistic	(0.05) Critical Value	القيمة الاحتمال الحرجة
الطلب على النقود	53.89836	٢٩,٧٩٧٠٧	0.0000
سعر الصرف الرسمي	16.39829	15.49471	0.0365
سعر الصرف الموازي	٣,٩٦٥٨٧٢	٣,٨٤١٤٦٦	0.0464
المتغيرات	Maximum Eigenvalue	(0.05) Critical Value	قيمة الاحتمال الحرجة
الطلب على النقود	37.50007	21.13162	0.0001
سعر الصرف الرسمي	12.43242	14.26460	٠,٠٩٥٥
سعر الصرف الموازي	٣,٩٦٥٨٧٢	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٠٤٦٤

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views ٩

يتبين من الجدول (٤) ان كل من الطلب على النقود وسعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ذات دلالة احصائية معنوية ماعدا سعر الصرف الرسمي في (Maximum Eigenvalue) ، لأن قيمتهما اقل من (٠,٠٥) ، و هذا يبين ان المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض .

ج- العلاقة السببية بين متغيرات البحث (Granger Causality Tests)

تستخدم العديد من الاختبارات لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، الا ان (Granger Causality) في الوقت الحاضر من الادوات و الاختبارات الرئيسة و الموثوقة في مجال التحليل الاقتصادي و في ايجاد العلاقة و تحديد اتجاه العلاقة (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج ، ويوضح الجدول (٥) نتائج الاختبار.

الجدول (٥)

نتائج اختبار العلاقة السببية (Granger Causality Tests) بين متغيرات النموذج

المتغيرات	مستوى المعنوية p-value	اختبار F	حجم العلاقة
يتجه الطلب على النقود الى سعر الصرف الموازي	0.0537	2.95518	مقبولة
يتجه سعر الصرف الموازي الى الطلب على النقود	0.0015	٧,٠٩٤٧٥	مقبولة



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views ٩

يظهر من الجدول (٥) ، ومن خلال مستوى المعنوية لـ (F) و عند مستوى المعنوية (٥%) ، ان سعر الصرف الموازى فقط في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية باتجاهين مع الطلب على النقود ، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث التي تقر بوجود علاقة أثير عكسية بين سعر الصرف والطلب على النقود ، ومن هذه النتائج يبدو اساس قوي و منطقي لتقدير النموذج .

د-نتائج التقدير وفقا لنموذج (ARDL)

من الواضح ان نقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي افتراض وجود علاقة بين متغير معتمد والمتغيرات المستقلة . وتحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ التي تستخدم الاقتصاد القياسي التطبيقي والأبحاث الاحصائية، وقد تم اعتماد صيغة (ARDL) في التقدير ويوضح الجدول (٦) النتائج :

الجدول (٦)

نتائج تقدير معاملات النموذج

تقديرات الاجل القصير			
المتغير المستقل أو التوضيحي	المتغير التابع	المعاملات المقدرة	قيمة الاحتمال الحرجة
سعر الصرف الرسمى	الطلب على النقود	-0.006190	0.0365
سعر الصرف الموازى	الطلب على النقود	-0.026375	0.0001
تقديرات الاجل الطويل			
المتغير المستقل أو التوضيحي	المتغير التابع	المعاملات المقدرة	قيمة الاحتمال الحرجة
سعر الصرف الرسمى	الطلب على النقود	-0.004014	0.3301
سعر الصرف الموازى	الطلب على النقود	-0.034621	0.0000

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views ٩

يتبين من الجدول (٦) أن سعر الصرف له انعكاسات واضحة على الطلب على النقود و ذلك بالاعتماد على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى المعنوية (٥%) و بالاعتماد على (حجم و قيمة و اشارة) المعلمة المقدرة الخاصة بسعر الصرف اي ان زيادة سعر الصرف الرسمى بنسبة (١%) تؤدي الى تخفيض الطلب على النقود بنسبة (٠,٠٠٦%) ، كذلك زيادة سعر الصرف الموازي بنسبة (١%) تؤدي الى تخفيض الطلب على النقود بنسبة (٠,٠٢٦%) في الاجل القصير ، أما في الاجل الطويل يتبين أن معلمة سعر الصرف الرسمى غير معنوية لأن قيمة الاحتمالات الحرجة أكبر من مستوى المعنوية (٥%) ، أما سعر الصرف الموازي فله تأثير سلبي في الطلب على النقود وذلك بالاعتماد على قيمة الاحتمالات الحرجة والتي أقل من المستوى المعنوية (٥%) اذ أن ارتفاع سعر الصرف الموازي بنسبة (١%) تؤدي الى انخفاض الطلب على النقود بنسبة (٠,٠٣٤%) ، ان هذه النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية وتؤكد صحة الفرضية بوجود علاقة أثير عكسية بين سعر الصرف والطلب على النقود تتباين في الاجل الطويل عن الاجل القصير .

ه-اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج :

من اجل صلاحية النموذج المقدر من الضروري فحص هذا النموذج و امكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا و في المستقبل ، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار لابد من اجراء بعض الاختبارات القياسية ، يبين الجدول (٧) القيم و الدلالات الاحصائية لبعض هذه الاختبارات :

الجدول (٧)

نتائج اختبار صلاحية النموذج المقدر

المشاكل القياسية	الاختبارات	قيمة الاحتمال الحرجة	مستوى المقبولة	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey Test	0.8024	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	6.686387	بين (1 - 5)	لاتوجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	Heteroskedasticity	0.2199	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.0940	اكبر من 0.05	لاتوجد المشكلة

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views ٩

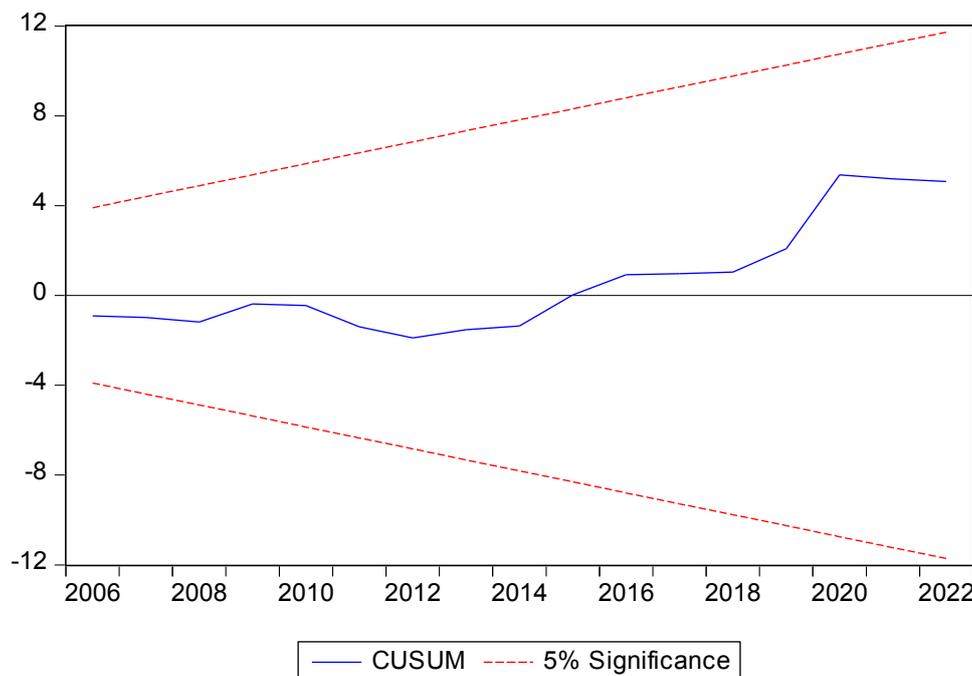
يتبين من الجدول (٧) ان النموذج المقدر قد اجتاز جميع الاختبارات القياسية وخالية من المشاكل (كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ، عدم تجانس التباين ، التشخيص) ، وذلك دليل على حسن استخدامه النموذج .

و-اختبار استقرارية دالة الطلب على النقود

لأجل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعامل انحدار دالة الطلب على النقود المقدره احصائيا سوف يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعاوذة (CUSUM) ، ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانحدار المقدره إذا وقع الشكل البياني لإحصائية (CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (٥%) ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصائية الاختبار خارج الحدود الحرجة عند نفس مستوى المعنوية وكما يتضح من الشكل (١) .

الشكل (١) اختبار (CUSUM)

false



المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على نتائج التقدير باستخدام برامج E-views ٩



توضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلى لمعامل انحدار دالة الطلب على النقود أن الشكل البياني الخاص بإحصائية اختبار (CUSUM) تكون داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) مما يدل على أن دالة الطلب على النقود في العراق مستقرة .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

نستنتج مما سبق من التحليل الوصفي والتحليل القياسي ما يلي:-

١- ان سعر الصرف و الطلب على النقود فى العراق تأثرت كثيرا بالاوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) .

٢-من خلال البحث يتضح أن تباينا واضحاً بين سعر الصرف الرسمي والموازي وخصوصا خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق ، الأمر الذي أدى الى عدم استقرار دالة الطلب على النقود خلال تلك المدة .

٣- ان المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٢) شهد تحسناً ملحوظاً في سعر صرف الدينار مقابل الدولار ، بالإضافة الى تقليل الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي ، وذلك بسبب الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لاستقرار سعر الصرف ، وهذا الأمر انعكس على دالة الطلب على النقود وأدى الى ارتفاع تدريجي للطلب على النقود مع وجود بعض التذبذبات فيه وهذا يدل على دور وتأثير سعر الصرف في الطلب على النقود.

٤-أظهرت نتائج البحث معنوية سعر الصرف الرسمي في المدة قصيرة الأجل ولكن تأثيرها ضعيف و غير معنوية في الفترة طويلة الأجل ، أما سعر الصرف في السوق الموازي فله تأثير أكبر في الطلب على النقود في الاجلين القصير و الطويل مقارنة بسعر الصرف الرسمي .

٥- المتغيرات الداخلة في النموذج ثابتة و مستقرة في الفارق الأول عند مستوى المعنوية (5%) وذات علاقة تكاملية و سببية مع بعضها البعض .

٦-أظهرت نتائج الاختبارات استقرار المعلمات وصحة التقديرات ، وتؤكد نتائج التقدير صحة فرضية البحث.

ثانياً : المقترحات

١- يجب اخذ محددات الطلب على النقود ومن ضمنها سعر الصرف بنظر الاعتبار عند صياغة اتجاهات السياسة النقدية .

٢- ان الطلب على النقود يتأثر بشكل كبير باتجاهات السياسة النقدية وخصوصا سياسة سعر الصرف ، لذلك من الضروري اجراء المزيد من الدراسات التطبيقية على سلوك الطلب النقدي في ظل توجهات السياسة النقدية من اجل الوصول الى حالة الاستقرار النقدي و الاقتصادي .

٣- العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق ، لأن ذلك يؤدي الى تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي ومن ثم استقرار دالة الطلب على النقود .

٤- ضرورة الاعتماد على امودج الطلب على النقود من قبل متخذي السياسة النقدية عند رسم سياساتها ، بالإضافة الى اخذ بنظر الاعتبار محددات الطلب على النقود ومن ضمنها سعر الصرف عند صياغة السياسة النقدية .

٥- ضرورة اجراء المزيد من الدراسات التطبيقية على سلوك الطلب النقدي للوحدات الاقتصادية في ظل التطورات الاقتصادية و الاقليمية من اجل الوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي .



Measuring and analyzing the effect of the exchange rate on the money demand in Iraq during the period (1990- 2022)

Abstract

The research aims to find out the effect of the exchange rate on the money demand in Iraq for the period (1990-2022) based on annual data for the research variables. A standard model has been estimated to determine the relationship between the variables by using the (ARDL) model . The results proved that the exchange rate has a negative impact on the demand for money.

The results also showed that the official exchange rate is significant in the short-term period, but its effect is weak and insignificant in the long-term period. As for the exchange rate in the parallel market, it has a greater impact on the money demand in the short and long term compared to the official exchange rate.

Accordingly, a set of proposals were presented, including the necessity of taking into account the determinants of the money demand, including the exchange rate, when formulating monetary policy. In addition to the need to conduct more applied studies on the behavior of monetary demand for economic units in light of economic and regional developments in order to reach a state of economic stability.

Keywords: money demand , exchange rate, monetary stability, economic balance, monetary policy.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: التقارير

البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للأعوام (٢٠١٤-٢٠٢١)، المديرية العامة للإحصاء والبحث، النشرة الإحصائية السنوية .

ثانياً : الكتب

- ١-الوادى ، محمود حسين ، وآخرون ، ٢٠١٠، النقود والمصارف ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الاولى .
- ٢-حداد ، اكرم و هذلول ، مشهور ، ٢٠٠٥، النقود والمصارف ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان .
- ٣-سيجل ، باري ، ١٩٨٧، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد، دار المريخ ، الرياض .
- ٤-شهاب ، محمد عبدالحميد ، ٢٠١٣ ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة الملك فهد ، الطائف .
- ٥-صبر ، سعود غالي ، ٢٠٢١ ، الاقتصاد الكلي المتقدم ، رؤى للطباعة والنشر ، كركوك .
- ٦-علي ، عبدالمنعم السيد و العيسى ، نزار سعدالدين ، ٢٠٠٤ ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان .
- ٧-غري ، عبدالحليم عمار ، ٢٠١٨ ، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مطبوعات (Kie Puplications) ، سوريا .
- ٨-كنعان ، علي ، ٢٠١٢ ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى .
- ٩-لطرش ، الطاهر ، ٢٠١٢ ، الاقتصاد النقدي والبنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر .



- ١٠- مسعوده ، قايدة و لخصر ، بن سعيد ، ٢٠٢١ ، الطلب على النقود و محدداته في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي للأعمال والتعليم والعلوم الانسانية ، دار رافد للنشر ، الامارات العربية المتحدة .
- ١١- يونس ، محمود ، مندور ، أحمد محمد ، السريتي ، السيد محمد أحمد ، ٢٠٠٠ ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، جامعة الاسكندرية ، مصر .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية

- ١- حامد ، بخيته عبيد عثمان ، ٢٠٢٠ ، تقدير دالة الطلب على النقود في السودان ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان .
- ٢- حجوجي ، نصيرة ، ٢٠٢٠ ، محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر .
- ٣- حكيم ، سحنين ، ٢٠٢٢ ، محددات الطلب النقدي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال ١٩٩٠-٢٠٢٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة المدية ، الجزائر .
- ٤- زايد ، نور الهدى بن و رايس ، مريم ، ٢٠١٧ ، تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر .

رابعا : البحوث

- ١- أسعد ، بلال محمد ، وآخرون ، ٢٠١٩ ، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، الأنبار ، العدد ٢٩ ، العراق .
- ٢- اسماعيل ، احمد السعيد ابراهيم وآخرون ، ٢٠٢٢ ، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة بنها ، مصر .
- ٣- عبدالمحمدي ، ناظم عبدالله وآخرون ، ٢٠٢٠ ، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٢ ، العدد ٢٨ ، العراق .
- ٤- منشد ، حلمي ابراهيم ، ٢٠٢٢ ، محددات الطلب على النقود في العراق ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، جامعة ميسان ، العدد ٤٢ ، العراق .
- ٥- نجا ، علي عبدالوهاب ، ٢٠١٦ ، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد ١ ، المجلد ٥٣ ، جامعة الاسكندرية .
- ٦- والي ، صابرين عدنان و كاظم ، ايمان علاء ، ٢٠٢٠ ، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) ، مجلة حامورابي ، جامعة الكوفة ، العدد ٣٥ ، العراق .

خامسا : المواقع الالكترونية

- ١- البنك المركزي العراقي ، <https://cbiraq.org> .
- ٢- العلي ، احمد ابراهيم ، ٢٠٢٣ ، مسائل حول سعر الصرف في العراق ، <https://fcds.com/economical> ، ١٧٩٩ .
- سادسا : المصادر الانجليزية



- 1- Hamilton,Adam,2018, “ Understanding Exchange Rates and Why They Are Important ” , Reserve Bank Of Australia ,.
- 2- PARKIN , MICHAEL,2010, □MACROECONOMICS Pearson Education , Boston , TENTH EDITION
- 3- Farazmand,Hasan, d Mahvash Moradi , 2015 , “Determinants of Money Demand: Evidence from MENA” , European Journal of Business and Management, Vol.7, No.22